ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
JUL 24 1992
ISRAEL + LEBANON SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ESCWA/SD/89/WG.1/12
١٠ آب/أغسطس ١٩٨٩
ARABIC
الأصل : بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

مؤتمر حول قدرات واحتياجات المعوقين في منطقة الاسكوا
٢٠ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩
عمان

الجوانب الاجتماعية للمعوقين في منطقة غربي آسيا وأهمية تكييفها

اعداد
أماني قنديل

تم تنفيذ البحث من خلال المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل بناء على تكليف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. والأفكار والآراء الواردة بالدراسة لا تعكس بالضرورة موافقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عليها.

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\SD\89_1_12.A
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

89-0986

المحتويـــات

	الصفحـــة
أولا - مقدمة: حول مفهوم الإطار الاجتماعي وتداعياته	١
ثانيا- فرص العمل للمعوّقين والتكنولوجيات المستخدمة.. الواقع والإمكانية.....	٣
ثالثا- الدمج الاجتماعي للمعوّقين... الأسرة والمجتمع.....	٩
رابعا- خاتمة: السياسات المقترحة.....	١٧

خلاصـــة

يهدف البحث الى إبراز نقطتين أساسيتين. أولاهما، فُرَص عمل المعوّقين والتكنولوجيـــات المستخدمة، وثانيهما، الدمج الاجتماعي للمعوّقين بين الأسرة والمجتمع. وقد حرصت مقدمة الدراســـة على تحديد مفهوم الإطار الاجتماعي وتداعياته، من خلال طرح ثنائية المعوّق والمجتمع كمحور للتحليـــل. فالمعوّق كائن اجتماعي حي، يعيش في مجتمع، يتأثر به ويؤثر فيه. والمجتمع هو بناء ثقافي اجتماعـــي واقتصادي وسياسي، يصيغ القيم ويحدد قواعد السلوك. وهكذا يفرض التناول الموضوعي للقضية الانطـلاق من منظور التفاعل بين المعوّق وبين المجتمع الذي يعيش فيه. وبعبارة أخرى فإن تقييم نجاح أو فشـــل أي جهد يبذل في مجال المعوّقين، يحدد بثنائية «المعوّق والمجتمع».

ويترتب على قبول هذه المقدمة نتائج هامة، من أبرزها أن الإعاقة ترتبط بالمجتمع كله، تؤثر فـــي قواه الانتاجية والاجتماعية، وتتأثر بسياساته واتجاهاته وقيمه. يترتب على ذلك ضرورة تفهّم مسؤوليـــة البيئة الاجتماعية والثقافية عن احداث الإعاقة، وبالتالي تتحدد المواجهة بمدى قدرة المجتمع على تغييـــر بعض قيمه واتجاهاته وممارساته. وبعد هذه المقدمة التي تحدد مفهوم البحث وتوجهاته، تنتقل الدراســـة الى طرح قضية فرص العمل بالنسبة للمعوّقين. وفي هذا نلحظ الربط بين فرص العمل والتكنولوجيـــات المستخدمة، اذ أن التطور التقني الهائل الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة قد انعكس على إمكانـــات الأجهزة التعويضية والمعينات، التي يعتمد عليها المعوّقون. فالتكنولوجيات المستخدمة تعتبر عامـــلا مساعدا لزيادة كفاءة القدرات المتبقية لدى المعوّق، وهي تزيد فرص الحصول على عمل. ولهذا أكـــدت الوثائق الدولية والاقليمية الخاصة بالمعوّقين على محور فرص العمل وعلى تطوير تكنولوجيا مناسبـــة للمعوّقين. وقد طرح البحث التشريعات العربية ومدى توفير ضمانات لعمل المعوّقين. ويلاحظ بالنسبـــة لمعظم هذه التشريعات تناثر نصوصها ما بين قانون العمل، وقانون الاحداث، وقوانين الرعاية الاجتماعيـــة والتأمينات، مع الاشارة الى بعض الأقطار العربية (مثل العراق ومصر) التي سعت الى تجميع شتات هـــذه القوانين في تشريع متكامل يهدف الى حماية المعوّقين. وإذا كانت بعض النصوص تقر نسبة عمالة مـــن المعوّقين فإن بعض التشريعات العربية (الأردن على سبيل المثال) لا تلزم صاحب العمل بتشغيل المعوّقين.

ورغم اقرار أهمية التشريعات العربية إزاء إقرار حق المعوّق في العمل، فإنه من المهم متابعـــة الفرص الواقعية لعمل المعوّق. ومن هنا انتقل البحث الى ابراز الأبعاد التطبيقية لعمالة المعوّقيـــن، وأثيرت أسئلة ثلاثة في هذا المجال. الأول يتعلق بكيفية تأهيل المعوّقين لسوق العمل، أي من خـــلال أي أطر مؤسسية يتم ذلك؟ والثاني يحاول تلمّس فرص العمل التي تحققت لهم وأهم المشاكل والعقبات بينمـــا سعى السؤال الثالث الى تقييم التكنولوجيا المعينة التي توفرت للمعوّقين. ومن خلال طرح نماذج مـــن الأقطار العربية، يصل البحث الى ضرورة تطوير كمي وكيفي لمراكز التأهيل حتى تتسق مع الاحتياجـــات الفعلية للأسواق الحالية كما يطرح العديد من المشاكل التي تواجه المعوّقين في عملهم، خاصة وان الأرقـــام تشير الى انخفاض نسبة تشغيلهم. ومن أهم المشاكل عدم ملاءمة فرصة العمل لظروف المعوّق، وعـــدم تجاوب أرباب الأعمال، أو مشقة الانتقال والمواصلات. وأخيرا أبرز البحث انخفاض فعالية وكفاءة الأجهـزة التعويضية وعدم تطوير تكنولوجيا ملائمة وبسعر معقول للمعاقين.

أما المحور الثاني للبحث، الذي تمثل في الدمج الاجتماعي للمعوّق، فقد اهتم بتحليل المعـــوّق وأسرته من جانب، والمعوّق والمجتمع من جانب آخر. إذ تذهب فلسفة التأهيل الحديثة الى ضـــرورة مشاركة الأسرة في تحمّل القسط الأكبر في عمليات التأهيل. وهو ما يعني تعليم وتدريب أسرة المعـــوّق كي تنجح في دمجه ومواجهة مطالبه ومشاكله. فالأسرة هي التي تتحمل المسؤولية الأولى لاشبـــاع الاحتياجات الأساسية لأفرادها من المعوّقين، وعليها يقع عبء كبير في الكشف المبكّر عن الإعاقة والحـــد منها.

وهنا تثار مسؤولية مؤسسات رعاية المعوّقين في الاتصال بأسرهم بانتظام، كما تثار إمكانـــات الطب الوقائي ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والأسرة. وأخيرا مسؤولية وسائل الاعلام في قيامهـــا بمخاطبة الأسرة العربية من جانب والمعوّق من جانب آخر.

أما على مستوى علاقة المعوّق بالمجتمع ككل، فإن ضمان دمجه في المجتمع لا يتحقق إلا بقبـــول المجتمع له وإدراكه للمعوّق باعتباره عنصر انتاجي فاعل. فالعمل على تغيير اتجاهات المجتمع نحو المعـــوّق له أهمية أساسية لنجاح مفهوم التأهيل بالمعنى الواسع، وتحقيق مشاركة المعوّق في الحياة الاجتماعيـــة. ويبرز النظام التعليمي كأداة رئيسية لتحقيق ذلك، كما تأتي الأنشطة الرياضية والثقافية بين الأدوات التي تمكّن المعوّق من المشاركة في المجتمع. وأخيرا فإن وسائل الاعلام وكذا المنظمات غير الحكومية تتحمـــل أدوارا رئيسية في تيسير عملية الدمج الاجتماعي. وقد طرح البحث خلال تناول هذه النقاط نماذج ايجابيـــة من بعض الأقطار العربية، ينبغي تطويرها والاهتمام بها حتى يتعاظم تأثيرها.

والخلاصـــة

ان السياسات المقترحة لإدماج المعوّقين في المجتمع لا تقتصر على السياسة التشريعية فقط، وإنمـــا تمتد الى السياسة التعليمية والاعلامية والعلمية والتكنولوجية، كما تعتمد على حفز مؤسسات المجتمـــع المدني لمواجهة القضية.

أولا - مقدمة: حول مفهوم الإطار الاجتماعي وتداعياته

تطرح هذه الدراسة تحليلا للثنائية الرئيسية التي تحدد ملامح واقع ومستقبل قضية المعوقين في المجتمع العربي، وهي ثنائية المعوّق والمجتمع. فالانسان المعوق كأي انسان، يعيش في المجتمع، يتأثر به ويؤثر فيه. والمجتمع هو بناء ثقافي، اجتماعي واقتصادي وسياسي، يصبغ القيم ويشكل الاتجاهات، ويحدد قواعد السلوك. ومن خلال السياسات العامة، يحدد الأهداف والبرامج، ويخصص الموارد. وهكذا فإن التناول الموضوعي لقضية المعوقين ينبغي أن ينطلق من منظور التفاعل بين المعوّق وبين المجتمع الذي يعيش فيه وينتمي اليه. ويقودنا ذلك القول بأن هذا التفاعل بين الطرفين هو الذي يحكم ويحدد، في حقيقة الأمر، نجاح أو فشل أي جهد يبذل في مجال المعوقين.

ويترتب على طرح هذه المقدمة بعض النتائج الأولية الهامة:

١- أن التعامل مع المعوقين ينبغي ألا يتحدد من منظور جزئي، ولكن من منظور كلي شامل، بل أن تجزئة القضايا وفصلها عن القضايا المجتمعية الشاملة، من شأنه تكريس الوضع الراهن.. فالإعاقة ترتبط بالمجتمع كله، تؤثر في قواه الانتاجية والاجتماعية، وتتأثر بسياساته واتجاهاته وقيمه.

٢- ضرورة تفهّم مدى مسؤولية البيئة الاجتماعية والثقافية عن إحداث الإعاقة. وليس مصادفة أيضا ميل هذه النسبة الى التزايد في الريف عنها في الحضر. وقد أثبتت البحوث والدراسات ارتباط الإعاقة بنمط التربية، وبعض الممارسات الثقافية الاجتماعية، خاصة ما يُعرّف «بالزواج المغلق».

٣- إذا كانت بعض أسباب الإعاقة تكمن في طبيعة البيئة الاجتماعية الثقافية، فإن مواجهة الظاهرة تتحدد بقدرة المجتمع على تغيير بعض قيمه واتجاهاته وممارساته الاجتماعية والثقافية. وهو تحدٍ رئيسي ينبغي قبوله من البداية.

٤- ان قبول ثنائية «المعوّق والمجتمع»، في معرض مناقشتنا للإطار الاجتماعي للمعوقين في المجتمع العربي، يفرض علينا في النهاية التجاوز العاطفي في النظر الى قضية الإعاقة. بمعنى تجاوز التعامل مع المعوقين من منطق الخير والشفقة والمشاعر الانسانية، الى منطق يؤكد على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. ومن ثم اعتبار المشكلة قضية اجتماعية تهم المجتمع كله، تؤثر عليه وتتأثر به، وهي احدى مسؤوليات الدولة الحديثة.

ان النتائج الأربع السابقة، التي حددتها طبيعة التفاعل بين المعوّق والمجتمع، تشكل وتفسر ملامح الإطار الاجتماعي للمعوقين في المجتمع العربي.. وهي تبرر في نفس الوقت توجهات ورقة البحث هذه.

وتهتم الدراسة، في صفحاتها التالية، بتحليل الإطار الاجتماعي للمعوّقين في المجتمع العربي، من خلال التركيز على محورين أساسيين:

المحور الأول: فرص العمل للمعوقين والتكنولوجيات المستخدمة - الواقع والامكانية.

المحور الثاني: الدمج الاجتماعي للمعوّقين - الأسرة والمجتمع.

وقبل أن نتطرّق الى تفاصيل هذين المحورين، من المهم ابداء بعض الملاحظات الأساسية:

١- تتعلق الملاحظة الأولى بمفهوم الإعاقة ومدى تجانسه. فبالرغم من أن التعبير عن الظاهرة يتحقق من خلال لفظة واحدة، إلا أن مفهوم «المعوّق» أو «الإعاقة»، يتضمن فئات ومجموعات غير متجانسة. فهناك تعويق عقلي، وتعويق حسي، وتعويق جسماني، كما أن هناك درجات في مستوى التعويق، قبل أن يكون تعويقا كاملا. ويشير التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة، في برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين[١]، أن التعويق هو: «ضرر يمس فردا معينا، وينتج عن اعتلال أو عجز يحد من تأدية دور طبيعي، بحسب عوامل السن والجنس والعوامل الاجتماعية والثقافية، أو يحول دون تأدية هذا الدور بالنسبة لذلك الفرد».

٢- تشير الملاحظة الثانية الى الصعوبات العملية والعلمية التي تحيط بتحديد مفهوم الإعاقة في المنطقة العربية. ومن أهم هذه الصعوبات غياب عمليات المسح الاحصائي الدقيق في كثير من الأقطار العربية. بل أحيانا ما يوجد تجاهل وتجهيل للمشكلة في بعض هذه الأقطار. واللافت للنظر عدم اجراء بحوث ميدانية شاملة لحصر فئات المعوقين، ولم يسبق أن تضمنت استمارات التعداد محاولة موضوعية[٢] للحصول على بيانات تفصيلية حول الإعاقة. ويحدث في معظم الأحيان تركيز على نوع واحد من الإعاقة، وهو الإعاقة العقلية، بينما تتسم الإعاقة الجسدية بقدر كبير من عدم الوضوح[٣]. وما يزيد الوضع صعوبة اختلاف الأقطار العربية حول تحديد ماهية الإعاقة، وتعريف الإعاقة الجزئية والإعاقة الكلية. وأخيرا فإن البيانات الرسمية التي تحدد حجم المعوّقين في بعض هذه الأقطار تعتمد على تسجيل أولئك المتعاملين مع الدولة، بمعنى المعوّقين داخل مؤسسات الرعاية ومراكز التأهيل، بينما يصحب جدا حصر المعوقين غير المسجلين، وهم نسبة كبيرة. وتفرض كل هذه الصعاب مجتمعة درجة من الحرص والحذر في قبول بعض التقديرات الرسمية المعلنة. وإذا كان الاعلان العربي للعمل مع المعوقين[٤] قد طرح تقديرا إجماليا للمعوّقين في الدول العربية، وهو خمسة عشر مليون عربي، فإنه من الممكن القول بأن الحجم الواقعي يتجاوز هذا الرقم بكثير. ولا يمكن إغفال الأثر الذي أحدثته، ولا تزال، الحروب الاقليمية في المنطقة. فهي بمثابة رافد أساسي يغذي حجم الإعاقة في الدول العربية عامة، وفي منطقة «الاسكوا» خاصة[٥].

---

(١) برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين، الأمم المتحدة، (نيويورك، ١٩٨١).

(٢) تعتمد هذه البيانات في حالة توفرها في استمارة التعداد، على استجابات الأسرة ذاتها ومن ثم فإن الأمر يتوقف على إدراك الإعاقة وتقييمها من قِبَل هذه الأسر. ومن المعروف ميل بعضها الى تجاهل وجود الإعاقة، أو احساسهم بالخزي والعار إزائها...الخ، وهو ما يؤثر على مصداقية البيانات.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع د. عثمان فرّاج، العوامل المسببة للإعاقة وبرامج الوقاية في منطقة الخليج، الحلقة الدراسية لرعاية المعوقين بالدول العربية الخليجية، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص. ٢٩.

(٤) الإعلان العربي للعمل مع المعوّقين، مؤتمر الكويت الاقليمي للمعوّقين، (الكويت، نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص. ٤ .

(٥) شهدت هذه المنطقة ولا تزال عددا من الحروب الاقليمية والأهلية من أهمها الحروب العربية الاسرائيلية، ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الأساسية، والحرب العراقية الايرانية، والحرب الأهلية في لبنان.

٣- وتهتم الملاحظة الثالثة والأخيرة بإبراز التفاعل بين المحورين الرئيسيين للدراسة: فرص العمل من جانب والدمج الاجتماعي من جانب آخر. وتميل الفلسفة الحديثة للتأهيل الاجتماعي للمعوّقين الى طرح المحورين معا في إطار واحد. فالتأهيل هو «عملية منسّقة متكاملة لاستخدام الاجراءات الطبية والاجتماعية والتعليمية والتأهيلية، مجتمعة، في مساعدة الفرد المعوّق على تحقيق أقصى مستوى ممكن من الفعالية لنفسه والاندماج في المجتمع»(١)، ويعني ذلك أن فلسفة العمل هي جزء من فلسفة أكثر شمولا، تهدف الى دمج المعوّق في المجتمع، وتحقيق مزيد من مشاركته، وهو أمر لا يتحقق تلقائيا، ولكن من خلال إعداد المجتمع وتوعيته للتعامل مع المعوّقين. وبدون ذلك، تصبح التشريعات التي تؤكد على حق المعوّق في العمل لا معنى لها ومفرغة المضمون.

ثانيا - فرص العمل والتكنولوجيا المستخدمة: الواقع والإمكانية

يرتبط طرح قضية فرص العمل بالنسبة للمعوقين بالتكنولوجيات المستخدمة. ويفسر ذلك، التطور التقني الهائل الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، والذي انعكس على إمكانات الأجهزة التعويضية والمعينات، التي يعتمد عليها المعوّقين. من هذه الزاوية فإن التكنولوجيات المستخدمة تعتبر عاملا مساعدا لزيادة كفاءة القدرات المتبقية لدى المعوّق، وتزيد من فرص حصوله على عمل.

وقد اهتمت معظم الوثائق الدولية والاقليمية الخاصة بالمعوّقين بمحور فرص العمل، فالحديث عن المساواة وتكافؤ الفرص في برنامج العمل العالمي يعني ضرورة توفير الفرص التعليمية والوظيفية للمعاقين، كما يعني توفير الخدمات الاجتماعية والصحية لهم والتي تسمح بمشاركتهم في بناء المجتمع.. «والمطلوب هو التركيز على قدرة المعوّقين لا على عجزهم»(٢). كما أكد الاعلان العربي للعمل مع المعوقين على مبدأ المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص. ومن بين الأسس التي طرحها في الوثيقة، الاقرار لجميع المعاقين بحقهم في الرعاية والتعليم والعمل، دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي(٣). العمل إذاً، في علاقته بالتعليم والتدريب، هو معيار أساسي لتحديد فعالية مبدأ تكافؤ الفرص، كما يطبّق في الواقع. وفي إطار الاهتمام بعمل المعوّقين وفرص تشغيلهم، أبرزت إحدى وثائق الأمم المتحدة بُعدا آخر وهو عمالة المرأة المعوقة. فإذا كانت فرص المرأة في مجتمعات العالم الثالث، على وجه العموم، تتسم بالمحدودية، سواء في التعليم أو العمل، فمن المتوقع تضاؤل فرصة المرأة العربية المعوّقة في العمل. وهو بُعد ينبغي الاهتمام به وإلقاء الضوء عليه بقدر توفر البيانات. واحتلت أيضا تشريعات العمل، ومدى توفر البيانات الاحصائية حول عمالة المعوّقين، مكانة هامة بين مؤشرات تقييم وضع المعوّقين في دول العالم. وسوف تحاول الدراسة القاء الضوء عليها، لكي تتمكن من التقييم الموضوعي لفرص عمال المعوّقين في الواقع.

---

(١) ميثاق الثمانينات في مجال الوقاية من الإعاقة والتأهيل، المؤتمر الدولي الرابع عشر للتأهيل المهني (كندا، حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص. ٤ .

(٢) برنامج العمل العالمي، م. س. ذ، ص. ٧ .

(٣) الاعلان العربي للعمل مع المعاقين، م. س. ذ، ص. ٦ .

ان الاهتمام بمحور العمل بالنسبة للمعوّقين، لا ينطلق من مفهوم المساواة وتكافؤ الفرص فقط، وإنما ينطلق من مفاهيم اقتصادية وانتاجية بالأساس. فتحويل المعوّق الى قوة بشرية منتجة يعني إضافة انتاجية ويعني تخفيف عبء الإعالة عن أسرته وعن الدولة. ويعني كذلك عائدا اقتصاديا لما تنفقه الدولة على مراكز إعداد وتدريب المعوّقين. يضاف الى ذلك أنه في بعض المجتمعات تصبح ظاهرة الإعاقة أحد مصادر التوترات والمشاكل الاجتماعية. ففي مصر، على سبيل المثال، أبرزت بعض البحوث تحوّل بعض المعوّقين نحو التسوّل والانحراف، ومع ارتباط الإعاقة بالفقر، دخل بعض أفراد هذه الفئة في عداد الأحداث المشردين[(١)].

بهذا المعنى، فإن تشغيل المعوقين ضرورة اجتماعية واقتصادية، قبل أن يكون ضرورة نفسية وانسانية. وهي فكرة ينبغي ابرازها والتأكيد عليها، خاصة مع تصاعد بعض الأصوات التي تعطي أولوية العمل للأسوياء. وأشير على وجه الخصوص الى المجتمع المصري حيث تحتدم أزمة البطالة، «فقد يصعب الحديث عن توظيف المعوّق وغيره من الأسوياء في حالة البطالة.. وهنا يثار التساؤل: الى أيهما تتجه الدولة»؟[(٢)] وهذه المقولة تتسم بالخطورة، والرد عليها ليس فقط من منطق المساواة وتكافؤ الفرص، ولكن من منطق العائد الاقتصادي والاجتماعي والجدوى الاقتصادية. ونقطة البداية في مناقشة فرص عمل المعوّقين هي التشريعات العربية ومدى توفيرها ضمانات لحماية المعوّقين. فالقرارات والقوانين تمثل بلا شك حدّا أدنى لمواجهة القضية، وهي تشير أيضا الى مسؤوليات الحكومة. وهذه التشريعات تمتد الى العمل والتعليم والتأهيل والتدريب والخدمات...الخ. ورغم أنه من الصحيح وجود فجوة بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون، فإن البناء التشريعي في النهاية يمثل سندا قانونيا لمواجهة المشكلة. كما أن هذا البناء هو الذي يحدد ما هو المعوّق، وما هي حقوقه، وبرامج التأهيل التي تُوَجّه اليه، ونسبة تعيينه في المصالح والإدارات، وما الى ذلك من التفاصيل التي تصيغ ملامح حياته وحركته.

ويلاحظ على التشريعات العربية الخاصة بالمعوّقين أنها متناثرة داخل المجالات المختلفة. بمعنى أن هناك بعض النصوص داخل قانون العمل تكفل تشغيل نسبة معينة من المعوّقين، وهناك نصوص أخرى خاصة بالأحداث المعوّقين، بالاضافة الى تلك النصوص الواردة في قوانين الرعاية الاجتماعية والضمانات والتأمينات. وقد يستثنى من هذا الاتجاه العام بعض الأقطار العربية (مثل العراق ومصر) التي سعت الى تجميع شتات مثل هذه القوانين المتناثرة في تشريع متكامل يحاول حماية المعوّقين. ومن الأمثلة على تناثر تلك التشريعات، وضع المعوّقين في التشريع الكويتي، حيث لا يوجد قانون خاص بهم ولكن كفل لهم المشرّع الكويتي معاملة خاصة في الأحوال المدنية (القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن إدارة شؤون القصر، والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن التسجيل العقاري) وفي الأحوال الجزائية (المواد ٢٢، ١٦٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٩١). وهناك نصوص قانونية أخرى تنظم صرف المساعدات والتأمينات. وأشير على وجه الخصوص الى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ والمعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧١ بشأن المساعدات العامة، والذي ينص على

---

(١) المعوّقون والمجتمع المصري، بحث غير منشور مقدم للمسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة، ١٩٨٠)، ص. ٢٠ .

(٢) ندوة نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، (القاهرة، ١٩٨٨/١١/١٨). اشترك في الندوة: د. عثمان فرّاج، د. قدري حفني، د. أ. السيد ياسين، د. على الدين هلال، د. نجوى حافظ، د. أماني قنديل.

أنه «يستمر صرف المساعدة الى أن يتم تأهيل المعوّق أو تدريبه لزيادة كفاءته، ليصبح قادرا على إعالة نفسه[١]».

ومن الملامح الايجابية لتوجه الأقطار العربية نحو المعوّقين، سعي هذه الأقطار نحو إصدار تشريع موحد متكامل في شأن المعاقين[٢]. ويحوي مشروع القانون الكويتي المقترح تقدما تشريعيا في أدوات الحماية، إذ يرد النص على فرض عقوبات تتراوح ما بين الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين، في حالة رفض صاحب العمل أو المسؤول عن تشغيل أحد الأشخاص المعاقين، وفرض عقوبات جزائية في حالة إهمال الشخص المسؤول عن الرعاية في القيام بواجباته تجاه الشخص المعاق[٣].

ويُلاحَظ نفس الوضع في سلطنة عمان، حيث لا تتوفر تشريعات وقوانين خاصة بالمعاقين، بل نصوص تتعلق بهم ضمن قوانين الضمان الاجتماعي والمساكن الشعبية والعمل، ولكن ينص القانون العماني على تشغيل القادرين من المعاقين وإلزام أصحاب الأعمال بنسبة ٢ في المائة من العمال من فئات المعاقين[٤]. بينما لا توجد نصوص قانونية في التشريعات الأردنية تلزم صاحب العمل بتشغيل المعاقين، ولكن هناك مقترحات تشريعية خاصة بهذا الصدد، لم تتحول بعد الى واقع. وفي البحرين، صدر عام ١٩٧٦ قانون خاص بتشغيل المعاقين المؤهلين يلزم أصحاب الأعمال الذين لديهم مائة عامل فأكثر بتشغيل هؤلاء المعاقين بنسبة ٢ في المائة من مجموع عدد العمال. كما يجيز لوزير العمل والشؤون الاجتماعية أن يصدر قرارا يحدد فيه الوظائف والأعمال الحكومية التي يكون للمعاقين أولوية العمل فيها. وفي التشريع العراقي إلزام للدولة والقطاعين العام والمشترك بتشغيل المعاقين، وإذا امتنع المعاق عن العمل يحرم من راتب رعاية الأسرة الى حين قبوله العمل[٥].

ويعكس القانون المصري محاولة لتنظيم أوضاع المعاقين وحمايتهم من خلال تشريع واحد كان من قبل متناثرا داخل تشريعات العمل (قانون العمل رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩) والضمان الاجتماعي (القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠) وقانون التأهيل (رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩) والصحة والتأمينات...الخ، ثم صدر قانون التأهيل الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ الذي جمع شتات المواد المتفرقة في قانون واحد خاص بالتأهيل الاجتماعي للمعوقين. وتبع ذلك صدور عدد من القرارات الوزارية المتلاحقة لتخصيص الوظائف في الحكومة والقطاع

---

(١) منال منصور بو حميد، المعوّقون، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (الكويت، ١٩٨٥)، ص.ص. ١٨٣-١٨٩.

(٢) أصدر مؤتمر مانيلا عام ١٩٧٨ توصيات هامة الى دول العالم لتأهيل المعوّقين ووضع تشريعات تهدف الى حمايتهم وكفالة فرص العمل لهم.

(٣) د. بدرية العوضي، «الضمانات القانونية لحماية الأشخاص المعاقين»، المعوّقون، نشرة دورية تصدرها الجمعية الكويتية لرعاية المعوّقين، العدد ١٨، (الكويت، ١٩٨٧)، ص.ص. ٣٤-٣٥.

(٤) أوضاع المعاقين في الوطن العربي، تقرير الأمانة العامة، جامعة الدول العربية (تونس، ١٩٨٠)، ص.ص. ١٤-١٥.

(٥) نفس المرجع، ص. ١٢.

العام. وقد نص القانون المصري على أن لكل معوّق حق التأهيل (م/٣)، وعلى إلزام أصحاب الأعمال الذين يستخدمون ٥٠ عاملا فأكثر بتشغيل خمسة في المائة من مجموع عدد العمال من المعوّقين الذين ترشحهم وزارة القوى العاملة أو غيرها (م/٩). كما يخصص للمعوّقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع وظائف الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها (م/١٠) مع نص القانون على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالغرامة أو الحبس (م/١٦)[١].

وإذا كانت الاتجاهات العامة للتشريعات العربية إزاء المعوّقين، خاصة ما يتعلق بحق العمل، تتراوح ما بين اقراره بقانون صريح، أو تضمينه أحكام التأهيل عامة، وأحيانا إغفال الحماية القانونية له، فإن السؤال هو هل انعكس هذا الموقف القانوني على الأمر الواقع؟ بمعنى هل ارتبط الاقرار القانوني بحق المعوّق بتوفير فرص عمل فعلية له؟

تكشف المتابعة الواقعية لفرص عمل المعوّقين عن محدوديتها ومواجهتها مجموعة من الصعاب ينبغي تناولها بوضوح، والقانون من هذا المنظور لم يستطع حماية فرصة المعوّق في العمل، واستوى الأمر في النهاية بين معظم أقطار المنطقة، سواء تلك التي نص قانونها صراحة على ضمان حق المعوّق في العمل، أو الأخرى التي لا تملك قانونا خاصا للمعوّقين، أو التي تناثرت تشريعات المعوّقين بين نصوصها.

ويتطلب إبراز الأبعاد التطبيقية في فرص عمل المعوّقين الإجابة على ثلاثة أسئلة:

١- كيف يتم تأهيل المعوّقين لسوق العمل، ومن خلال أي أطر مؤسسية؟
٢- ما هي فرص العمل التي تحققت لهم وأهم المشاكل والعقبات؟
٣- الى أي حد توفرت تكنولوجيا معينة للمعوّقين؟ ومدى كفاءتها؟

بخصوص تأهيل المعوّقين لسوق العمل، فإن الاتجاه العام في الأقطار العربية يوضح وجود قناتين، الأولى من خلال التعليم العام والعالي، والثانية من خلال مراكز التأهيل الخاصة بالمعوّقين، أو مدارس التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم. وبسبب اختلاف مصادر التأهيل والتعليم والتدريب، فإن الإطار المؤسسي الذي يشرف على توفير فرص العمل للمعوّقين يتركز في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وفي معظم دول الخليج، فإن الاثنين تضمهما وزارة واحدة تشرف على التأهيل بمفهومه الواسع وتوفر فرص العمل[٢]، بينما لدينا نموذج آخر هو حالة مصر، حيث تستقل الشؤون الاجتماعية بوزارة، والعمل أو القوى العاملة بوزارة أخرى. ومعنى هذا تشتت وتوزع مسؤولية التأهيل ثم العمل، على عدد من المؤسسات. ويطرح بعض الخبراء والمسؤولين[٣] هذا الانفصال المؤسسي - بين الجهة التي تشرف علي التأهيل والجهة

---

(١) يلاحظ أن الغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها والحبس لا يتجاوز شهرا. ومن قبل كان نص القانون على تشغيل نسبة ٣ في المائة من المعوقين. راجع القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوّقين.

(٢) هذا الوضع قائم فعلا في الكويت والسعودية والبحرين.

(٣) د. عبدالسلام البنّا، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتأهيل، لقاء شخص بالباحث، القاهرة، (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

التي تشرف على التشغيل - باعتباره «أكبر خطأ، أصاب المعوّقين بأضرار وأثّر على فرص عملهم بالسلب». وإذا كان لا يتوفر لدينا بيانات دقيقة حول نسبة المعوّقين الذين استفادوا من خدمات التأهيل وعملوا بالفعل، فإن هناك بعض المؤشرات التي تؤكد على السعة المحدودة لمراكز ومكاتب التأهيل في الأقطار العربية، وهو ما يعني محدودية حجم المستفيدين. ومن ناحية أخرى فإن التأهيل للعمل يتم بشكل تقليدي منذ سنوات طويلة، ولم يتغير بتغير ظروف واحتياجات المعوّق من جانب، والسوق من جانب آخر. واللافت للنظر أن مفهوم ايجاد فرص عمل للمعوّق في إطار المجتمع، ككل، إما غير وارد أو محدود، وكثيرا ما يكون عمل المعوّق مقتصرا على ما يقوم به داخل مركز التأهيل ذاته، ودون دمجه انتاجيا واجتماعيا في إطار أوسع، ومن المهم إبراز بعض السلبيات التي تحيط بالعمل داخل هذه المراكز.

ففي معظم الأقطار العربية هناك قصور شديد في الكادر المدرّب القادر على تدريب المعاقين والتعامل معهم. وأحيانا ما يعزف أبناء البلد عن العمل في مثل هذا المجال، ويكون الاعتماد الأساسي على عمالة مهاجرة آسيوية وعربية[١]، وأحيانا أخرى ما يكون قصور التمويل محددا أساسيا لمستوى الخدمة وحجمها[٢].

وتشير بعض البيانات المتوفرة عن تشغيل المعوّقين في مصر الى أنه في المتوسط يتم توفير فرص عمل من خلال وزارة القوى العاملة لحوالي ١٥٠٠ معوّق في العام[٣]، وهو رقم محدود بالنسبة لاجمالي عدد المعوّقين الحاصلين على شهادات جامعية ومتوسطة والحاصلين على شهادات تأهيل. إذ بلغ عدد المعوّقين الحاصلين على هذه الشهادات من مراكز ومكاتب التأهيل حوالي ٥٨٧٣ في عام ١٩٨٦[٤]. ويتضح من مقارنة هذا العدد مع عدد المعوّقين الذين حصلوا على وظائف من القوى العاملة عام ١٩٨٦، والذي بلغ ١٥٥٣ معوّقا[٥]، أن نسبة التشغيل محدودة للغاية[٦].

---

(١) يتضح هذا الوضع في الكويت على وجه الخصوص، حيث تعتمد مراكز التأهيل ومؤسسات رعاية المعوّقين على عمالة مهاجرة إما لقصور اعداد كادر وطني خاص بها، أو لعزوف أبنائها عن العمل في هذا المجال، أو الاثنين معا.

(٢) يتضح أثر قصور التمويل على مؤسسات العمل مع المعوّقين في مصر على وجه الخصوص.

(٣) د. عبدالسلام البنّا، لقاء شخصي بالباحث.

(٤) ويضاف الى هذا الرقم حوالي ١٠١٩ معوّقا حاصلا على شهادة تأهيل من فترة سابقة، المرجع: المؤشرات الاحصائية في مجال الرعاية الاجتماعية، م. س. ذ، ص. ٢٠١ .

(٥) نفس المرجع، بيانات الجدول، ص. ٢٠٤.

(٦) قامت مكاتب القوى العاملة بتشغيل ٣ في المائة من المعاقين المسجلين لديها في السنوات ١٩٧٣-١٩٧٩، والذين بلغ اجمالي عددهم ١٩٠٠٧، وبلغت أكبر نسبة تشغيل لعمال الانتاج (٦٦ في المائة)، ثم الأعمال الكتابية (٢٠ في المائة)، والخدمات (٥ في المائة)، وأصحاب المهن الفنية والعملية (٢ في المائة). تقرير غير منشور عن أوضاع الفئات الخاصة، المسح الاجتماعي الشامل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص. ٥٣٠ .

وفي إطار غياب بيانات شاملة وتفصيلية حول المعوّقين وأوضاعهم الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، بالاضافة الى متغير الجنس (ذكور - إناث)، يصعب تعميم نتائج خاصة باتجاهات تشغيلهم وفرص العمل المتاحة لهم. إلا أنه يمكن القول بأن عدد الذين يتم تشغيلهم بالفعل محدود بالنسبة الى الرقم الاجمالي للمعوقين المسجلين في وزارة القوى العاملة. بالاضافة الى ذلك، فإن السنوات التالية لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ قد شهدت ارتفاع نسبة تشغيل المعاقين نتيجة العمليات الحربية، وذلك سواء داخل أجهزة الدولة أو في القطاع الخاص، وبالتالي اختلفت أوضاع التشغيل باختلاف الظروف.

وإذا كان ما سبق يحدد المؤشرات العامة لأوضاع العمل بالنسبة للمعوقين، وهو ما يبلور وجود مصاعب أو مشاكل تواجه تشغيل هذه الفئة، فإنه من المهم التعرّف على طبيعة هذه المصاعب. وسوف نعتمد في طرح العوامل التي تحد من تشغيل المعوّقين على نتائج دراسة ميدانية هامة أجريت حديثا في مصر على عينة من المعوّقين بلغ عددها ٥٢٥ مفردة، وهم جميعهم من المؤهلين حديثا. بعضهم حاصل على شهادة اتمام الدراسة الجامعية أو المتوسطة والبعض الآخر حاصل على شهادة إتمام التدريب في مكاتب التأهيل(١). وقد أوضحت النتائج، خاصة تلك التي اعتمدت على أسلوب المقابلة المتعمقة، غياب متابعة أخصائي التأهيل للمعوّق، رغم حاجته اليه لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي ومتابعة عمله. فنصف الحالات في العينة يعاني من عدم استقرار في العمل، وقد تنوعت الأسباب، فبعضهم لتفاقم حالته الصحية، والبعض الآخر بسبب ضآلة المرتب، وآخرون أكدوا على مشقة المواصلات وصعوبة الانتقال من المسكن الى محل العمل(٢). وقد أشارت نسبة ٢٠ر٧ في المائة من العينة الى أن الآلات والأجهزة التي يعملون عليها غير مناسبة لهم، في حين أن نصف عدد الحالات ذكر أن التدريب الذي حصل عليه يعد مناسبا للتعامل مع هذه الآلات والأجهزة(٣).

وأبرزت أيضا نتائج هذه الدراسة أن عدم الانتظام في العمل بالنسبة للبعض منهم يعود الى عدم وجود عمل يتناسب مع التدريب الذي حصلوا عليه. وهو ما يؤكد ضرورة تطوير تدريب المعوّقين واعدادهم للتعامل مع سوق العمل بشكل عصري واقتصادي، وذلك من خلال دراسة السوق واتجاهات العرض والطلب فيه، والمهن المطلوبة(٤).

وقد بلغت نسبة المعوقين داخل العينة، من الذين يعملون بمهن لم يتم اعدادهم لها، حوالي ١٨ في المائة. وأفادت نسبة ٣٦ر١ في المائة من العينة أن مدة التدريب التي حصلوا عليها غير كافية، وأنهم كانوا بحاجة الى مزيد من التدريب(٥).

---

(١) تقرير عن بحث العوامل التي تحد من تشغيل المعوّقين المؤهلين حديثا، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوّقين، تقرير غير منشور، جمهورية مصر العربية (١٩٨٨).

(٢) نفس المرجع، ص. ١١.

(٣) نفس المرجع، ص. ٣٤.

(٤) ندوة المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، م. س. ذ .

(٥) تقرير بحث العوامل التي تحد من تشغيل المعوّقين، م. س. ذ، ص. ٣٢.

وفي محاولة البحث كالوقوف على أسباب انخفاض نسبة تشغيل المعوّقين، تبين عدم تجاوب بعض قطاعات العمل مع تشغيل المعوّقين. كما أن القطاع الخاص يحجم في كثير من الأحيان عن إتاحة فرص تشغيل للمعوقين، ويعتبر نسبة التشغيل قيدا عليه(١). ولهذا، وكما يشير أحد المسؤولين الخبراء - فمن السهل التحايل على النسبة التي حددها القانون (٥ في المائة) لتشغيل المعوّقين والتهرّب من التنفيذ، وهو ما يعكس «حاجة المجتمع كله الى التأهيل للتعامل مع المعوّقين، وضرورة الاتصال بمنظمات العمل وأصحاب الأعمال»(٢).

ومن الواضح أن العوامل التي حدت من تشغيل المعوّقين تنوعت ما بين بعد مسافة العمل، ومشقة المواصلات، وضآلة الراتب، الى عدم استجابة المجتمع، وقطاعات العمل لقانون تشغيل المعوّقين، مع غياب دور متابعة مكتب العمل وأخصائي التأهيل، وتفاوت مستوى ونوع التأهيل للعمل، أو ضآلة فرصة العمل في السوق.. وكلها تؤكد أهمية البحث الميداني من جهة، وما يكشف عنه من متغيرات وظروف، كما تؤكد أهمية المواجهة الشاملة من خلال السياسات الاجتماعية المتكاملة، من جهة أخرى.

واخيرا وليس أقلها أهمية، ينبغي التنبيه الى أهمية الدور الذي تلعبه التكنولوجيا في توفير الأجهزة التعويضية والمعينات للمعوقين. وكما يستفيد هذا المجال بخبرة العلوم الاجتماعية في التعامل مع المعوقين واعدادهم للمشاركة في المجتمع، فإن العالم قد شهد أيضا درجة عالية من الاستفادة من التطورات التكنولوجية في خدمة المعاقين. إذ توصل العلم والتكنولوجيا الى نتائج باهرة في علاج المعاقين وتأهيلهم من جانب، واستحداث معينات تمكنهم من الاندماج والمشاركة، من جانب آخر، إلا أن الأمر الواقع يشير الى محدودية استفادة المعوّقين في الوطن العربي من هذه الاستخدامات التكنولوجية. والسبب الرئيسي الذي يفسر ذلك هو «اعتماد الأقطار العربية على مجهوداتها الفردية لاستيراد بعض هذه التكنولوجيات.. ومن المعروف أنها باهظة التكلفة، ويحتاج انتاجها محليا الى تكاتف السوق العربي، لامكانية توفيرها بأسعار معقولة تناسب قاعدة المعوقين»(٣). والجدير بالذكر أن هناك جمعية أهلية مصرية حديثة النشأة، تسمى «الجمعية المصرية للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية»، الخاصة بالمعوّقين، وهو اتجاه ايجابي، من جانب الجهود الأهلية(٤).

ويوجد في بعض الأقطار العربية مصانع للأجهزة التعويضية، وأحيانا يعمل فيها المعوّقين، إلا أن هذه المصانع قد لا يفي انتاجها بحاجة السوق المحلية، وتحتاج الى تحديث وتطوير لكي تتماشى مع التطور العالمي. فمركز تأهيل القوات المسلحة بالقاهرة، والذي يعد من أقدم مراكز التأهيل في المنطقة العربية،

---

(١) نفس المرجع، ص. ٤٠.

(٢) د. عبدالسلام البنّا، وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للتأهيل، حديث أجراه الباحث.

(٣) حديث د. عبدالسلام البنّا حول التطورات التكنولوجية في عالم المعوّقين. وقد أشار كمثال الى أن تكلفة اليد الصناعية الحديثة تصل الى أكثر من عشرة آلاف جنيه، والركبة الصناعية حوالي ١٨ ألف جنيه مصري.

(٤) أنشئت الجمعية ومعظم أعضائها من الأطباء المتخصصين عام ١٩٨٠ ورئيسها هو د. عبدالسلام البنّا.

يشتمل على مصنع للأطراف الصناعية والأجهزة التعويضية، ويستفيد به العسكريون والمدنيون. ومع ذلك، وعلى مدى خمسة وثلاثين عاما، لم يتطور أو يجدد بما يتفق ووظيفته. ولهذا صدر أخيرا قرار من جانب وزير الدفاع المصري بتخصيص ٣ ملايين دولار لانشاء مركز جديد(١).

والنقطة الهامة الأخرى التي ترتبط باستخدامات التكنولوجيا تتعلق بتطبيقات الحاسوب (الكومبيوتر) في تسهيل الحياة اليومية للمعوّقين، وامتداده الى مجالات التعليم والتدريب والعمالة. وهو جانب لم ترتاده الأقطار العربية حتى الآن. وباستثناء الندوة التي نظمتها الاسكوا - بالاشتراك مع المركز العراقي للبحوث الألكترونية والحاسبات، والمركز العراقي لرعاية معوّقي الحرب، ومكتب اليونيسكو الاقليمي - لم يطّلع الخبراء العرب والرأي العام المتخصص على تطبيق الحاسبات الألكترونية لخدمة المعوّقين(٢). ورغم اهتمامات كليات التربية في معظم الأقطار العربية بتوظيف الحاسبات الألكترونية في أغراض التعليم، إلا أنها في معظمها لم تهتم في المقابل بتوظيف هذه الحاسبات لخدمة المعوّقين.

ففي مصر مثلا، التي يزيد فيها عدد كليات التربية عن ١١ كلية، لا يوجد برنامج متخصص لتعليم المعوّقين أو لتدريب المدرسين والمشرفين داخل مؤسسات الرعاية والتأهيل المهني(٣). كما أن المبادرات محدودة من داخل الجامعات التي تهتم بفرع الهندسة التأهيلية، للاسهام في تطوير الأجهزة التعويضية للمعوّقين. ومن بين المبادرات الطيبة جهود كلية الهندسة بجامعة الزقازيق(٤). إلا أن الأمر يتوقف في النهاية على مبادرات فردية تحتاج الى تخطيط وتنظيم والى مساندة السياسات الاجتماعية لها. وهو ما يصل بنا في النهاية للتأكيد على ارتباط قضية المعوّقين بالقضايا المجتمعية الأخرى، وارتباط نجاح المواجهة بقدرة ووعي المجتمع ومؤسساته معا.

ثالثا- الدمج الاجتماعي للمعوّق: الأسرة والمجتمع

يركز مفهوم الدمج الاجتماعي للمعوّق على مفهومي المشاركة، والمساواة وتكافؤ الفرص، فالمشاركة الكاملة في الوحدات الأساسية للمجتمع - الأسرة والفئات الاجتماعية والمجتمع المحلي - هي جوهر التجربة الانسانية. وينص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الحق في الفرصة المتكافئة من أجل هذه المشاركة... «ولكن كثيرا ما يحرم المعوّقون في الواقع من فرص المشاركة الكاملة في أنشطة النظام الاجتماعي الثقافي الذي يشكلون جزءا منه. ويأتي هذا الحرمان بسبب الحواجز الجسدية والاجتماعية التي

---

(١) العميد أ.ح أحمد نبيل مسعود، مدير جمعية المحاربين القدماء وضحايا الحرب، لقاء شخصي بالباحث، القاهرة (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

(٢) عقدت هذه الندوة في بغداد في الفترة من ٤ - ٦ أيار/مايو ١٩٨٧، وشارك فيها ١٥٠ خبيرا عربيا ودوليا.

(٣) ندوة المعوّقين التي نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، م. س. ذ .

(٤) جريدة الأهرام، (٦ أيار/مايو ١٩٨٦).

نشأت عن الجهل واللامبالاة والخوف». بهذه التعبيرات عكس برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوّقين صعوبات دمج المعوّق في المجتمع، وهي تثير مسؤولية المجتمع ككل وسياساته الاجتماعية عن قبول المعوّقين كطرف أساسي مشارك في كل أشكال الحياة الاجتماعية. كما أنها تطرح مستقبل ثنائية العلاقة بين المجتمع والمعوّق(١).

ويمكن الحديث عن مفهوم الدمج الاجتماعي من مستويين. الأول ضيق، يهتم بطبيعة العلاقة بين المعوّق وأسرته. والثاني واسع، يهتم بطبيعة العلاقة بينه وبين المجتمع ككل، ومدى قبول هذا المجتمع لمشاركة المعوّق انتاجيا واجتماعيا وثقافيا ورياضيا.

ألف - المعوّق وأسرته

قبل مناقشة اعداد أسرة المعوّق للتعامل والتفاعل معه، من المهم الاشارة الى أن هذه الخطوة تسبقها خطوة أخرى أساسية، هي اعداد المعوّق نفسيا واجتماعيا للتكيّف مع أسرته، وفي إطار المحددات الجسمانية والعقلية التي فرضت عليه. وهناك العديد من الدراسات التي تهتم بابراز الحالة النفسية للمعوّق، وقد ركزت في معظمها على شعوره بعدم الثقة بنفسه، وما ينتج عنه من صراعات في محاولة لتأكيد الذات. ومن العناصر الهامة التي كشفت منها هذه الدراسات أن وجود عقدة النقص أو غيابها عن المعوّق يعتمد بصورة أساسية على الطريقة التي يعامل بها من قبل أسرته، خاصة خلال السنوات الأولى من عمره(٢). ويدعم الدور الذي تلعبه الأسرة إزاء ابنها المعوّق، اتجاه فلسفة التأهيل الحديثة للمعوّقين نحو المناداة بعدم عزلهم بعيدا عن أسرهم، وضرورة مشاركة الأسرة في تحمّل القسط الأكبر في عمليات التأهيل. وحيث أن الأسر ليست كلها على مستوى من الثقافة والوعي بالنسبة لأساليب التربية والتنشئة، خاصة إزاء أطفالها المعوّقين، فإنه من الضروري تعليمهم واعدادهم نفسيا للتعامل مع ابنائهم. ويمكن أن نميز الصور التالية لاتجاهات تعامل الأسرة مع أبنائها المعوّقين(٣).

١- اتجاه قائم على أساس الرفض، وهو ناتج عن شعور الأسرة بالذنب والضيق أو عدم استطاعتها القيام بالدور المطلوب لسبب أو لآخر. ومن هنا فإن دور المتخصصين أو مؤسسات رعاية المعوّقين يتسم بالأهمية. فعليهم تخفيف العبء عن هؤلاء الآباء ومنحهم فرصة للتحرر من الشعور بالذنب، وتشجيعهم على مشاركتهم المسؤولية في توجيه القدرات الباقية للمعوّق.

---

(١) برنامج العمل العالمي، م. س. ذ، ص. ١٩ .

(٢) د. على محمد مطر، «الحالة النفسية للمعوّق»، الحلقة الدراسية لرعاية المعوّقين، م. س. ذ، ص. ٧ .

(٣) أ. جميل توفيق، «أصناف المعوّقين وخصائصهم النفسية والبدنية ودور المعوّقين في المجتمع»، الحلقة الدراسية لرعاية المعوّقين، نفس المرجع، ص.ص. ٥٢ - ٥٥.

٢- اتجاه قائم على أساس التدليل الزائد، وهو اتجاه ضار يغرس في نفس الطفل المعوّق الشعور بالعجز وفقدان الأمل في اكتساب الخبرات. وهنا أيضا يكون لدور المتخصصين النفسيين والاجتماعيين أهمية بالنسبة لتنظيم العلاقة بين الوالدين والمعوّق.

٣- اتجاه انكاري يذهب الى انكار واقع الإعاقة ومحاولة إدراك الحالة على أنها طبيعية، وهو ما يسيء أكثر الى وضع المعوّق ويتطلب تدخّل المتخصصين.

٤- الاتجاه المتشائم، حيث تفقد الأسرة الأمل في تحسن حالة المعوّق، وتزداد وطأة الضغوط النفسية عليها. وهنا تحتاج الأسرة الى تدخّل خارجي من جانب الأخصائي ليبصرها بحقيقة الوضع وإمكانية تطوير قدرات المعوّق.

٥- اتجاه انسحابي، حيث توجد أسر تنسحب من الحديث عن أفرادها المعوّقين، ولا تتحدث عنهم أبدا بدافع الخجل والحرج، وهو ما يؤثر على نمو أطفالها المعوّقين. وهذا النوع أيضا بحاجة الى علاج قائم على أساس المساعدة الذاتية لهم.

ان هذه النماذج المختلفة من الأسر، بما تتصف به من تفاوت في مستوياتها التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، تتبنى اتجاهات مختلفة إزاء أفرادها المعوّقين. وهو الأمر الذي يبرز حاجة هذه الأسر الى معلومات علمية عن حالة أبنائها المعوّقين وتطورهم، وحاجتها أيضا الى الوعي بقيمة الدور الذي تلعبه إزاء هؤلاء الأبناء والتعامل مع الواقع دون حرج أو خجل. وبالاضافة الى كل ذلك، فإن الأسرة هي التي تتحمل المسؤولية الأولى لاشباع الاحتياجات الأساسية لأفرادها من المعوّقين، ويتوقف هذا الدور على حالة المعوّق، من جهة، ووضع أسرته اجتماعيا واقتصاديا، من جهة أخرى. وهو عامل إضافي يؤكد أهمية التوجه نحو الأسرة لتعميق وعيها وتوفير المعلومات لها. فأداء الأسرة لدورها، سلبا أو ايجابا، يؤثر تأثيرا مباشرا على وضع المعوّق وإمكانية مشاركته في الحياة الاجتماعية. والنقطة الثالثة الهامة التي تلفت الانتباه لدور الأسرة هي طبيعة علاقتها بالمدرسة[(١)]. فمن خلال هذه العلاقة يمكن الكشف المبكّر عن بعض حالات الإعاقة (التخلّف في التحصيل الدراسي، الصمم، ضعف القدرة على الكلام، الإعاقة البصرية٠٠٠الخ). ولهذا فإن غياب هذه العلاقة وعدم وعي الأسرة بأهميتها من شأنه تطوير حالة الإعاقة. والنقطة الرابعة والأخيرة التي تجعل للتوجه نحو الأسرة أهمية خاصة هي دور الأسرة في الحد من الإعاقة. فمن المهم الكشف مبكّرا عن الإعاقة أو الحد منها، أي بالبدء بالوقاية قبل العلاج. وإذا قمنا بمراجعة سريعة لأسباب الإعاقة في الأقطار العربية، نجد أن من بين العوامل الاجتماعية والثقافية ما يرتبط مباشرة بدور الأسرة، كنمط تربية الأسرة لأبنائها. فالمبالغة في التدليل وترك الأبناء للمربيات الأجنبيات، خاصة في منطقة الخليج، قد أسفر عن نتائج سلبية تتعلق بالنمو النفسي والاجتماعي للطفل. وقد كشفت الدراسة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة عن تعثر نمو هؤلاء الأطفال نفسيا ولغويا،

---

(١) د. سميرة أبو زيد، برنامج مقترح لتربية الطفل المعوّق للحد من الإعاقة، ورقة بحث مقدمة الى مؤتمر الحد من الإعاقة، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة والمعوّقين، جمهورية مصر العربية (٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)، ص.ص ٤-٥.

وهو ما يغذي أحد الروافد الاجتماعية للإعاقة(١). وهناك أيضا تأثير العامل الخاص بالحرمان من الرعاية والحب على ظاهرة الإعاقة. ففي دار رعاية المعوّقين بالكويت، والتي وصل عدد نزلائها في عام ١٩٨٥ الى ٢١٨ معوّقا، تبين أن ٤١ منهم يعانون ظروفا اجتماعية صعبة (بدون أسرة، أو انفصال الأب عن الأم). كما تبين أن ٧١ منهم ترتيبهم الخامس فأكثر بين الأبناء. وهو ما يشير الى حرمان نسبي من الرعاية والاهتمام، كما يؤكد أهمية دور الأسرة في الحد من الإعاقة. وأشير أخيرا الى ارتفاع نسبة الإعاقة الناتجة عن الحوادث المنزلية، والتي تتم في نطاق الأسرة(٢).

وإذا كانت العوامل السابقة مجتمعة تبرز أهمية دور الأسرة في دمج المعوّق، سواء من خلال الحد من الإعاقة أو من خلال التعامل مع واقع هذه الإعاقة، فإن السؤال المهم هو كيف يمكن التوجه نحو الأسرة ودعم دورها في دمج المعوّق اجتماعيا؟

ويبرز أمامنا عدد من الوسائل والأدوات التي تهدف بالأساس الى توفير المعلومات للأسرة، ثم تحقيق أكبر درجة من الوعي للتعامل مع الإعاقة. ومن أهم هذه الوسائل الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤسسات رعاية المعوّقين من خلال الاتصال بأسرهم. ورغم منطقية وبساطة هذا الدور، فإن معظم هذه المؤسسات لا تنظم علاقة متصلة مع أسر المعوّقين. وتتعدد الأسباب، ومن بينها عدم وعي أسرة المعوّق ذاته أو عدم حرصها على تنظيم هذا الاتصال، أو عدم إدراك القائمين على هذه المؤسسات لأهمية الاتصال بأسر المعوّقين، أو زيادة عدد الملتحقين بها بالنسبة الى الكادر الفني المسؤول(٣). ومن بين الخطوات الايجابية التي تقوم بها جمعية المعوّقين بالكويت تنظيم اللقاءات مع أسر المعوّقين، وحرصها على خروج الأطفال من نزلائها الى أسرهم بانتظام، وإشرافها على إعداد اجتماعات بين الأطباء والمتخصصين، من جانب، والأسرة من جانب آخر، وذلك بأحد الأندية التابعة لها (نادي المعوقين بالكويت)(٤).

ومن الوسائل الهامة أيضا استخدام إمكانات الطب الوقائي، سواء من خلال الطبيب العام أو مراكز رعاية الأمومة والطفولة والأسرة. فمن خلال هذه المراكز ينبغي التركيز على البعد الوقائي للاعاقة، بهدف الحد منها. وهو مجال لازال يحظى بأهمية محدودة، رغم إمكانيته الايجابية. وهناك تجارب رائدة في كل من سلطنة عمان والسعودية، ففي الأولى تم تنظيم برنامج لتنمية المجتمع الريفي، وكان من بين

---

(١) نتائج ومؤشرات الدراسة القطرية لدولة الامارات العربية المتحدة، اللقاء العلمي لدراسة أثر المربيات الأجنبيات على خصائص الأسرة العربية في الخليج، مجلس وزارة العمل بالشؤون الاجتماعية بدول الخليج، مكتب المتابعة (المنامة، ١٩٨٦)، ص.ص ١٠-٢٤.

(٢) التقرير السنوي لعام ١٩٨٥، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إدارة التخطيط والمتابعة، (دولة الكويت، ١٩٨٦)، ص. ٤٣.

(٣) اتضح ذلك من مقابلة الباحث لبعض المشرفين والمسؤولين عن مدارس التربية الفكرية الخاصة (التي تهتم بتوفير التعليم للأطفال المتخلفين عقليا)، وزارة التربية والتعليم، مصر (١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨).

(٤) نشرة «المعوّقون»، الجمعية الكويتية لرعاية المعوّقين، م. س. ذ، ص. ١٥.

أهدافه رعاية المعوّقين. إذ تم اختيار شاب وشابة، ممن تثق فيهم كل قرية، للانتظام في برنامج تدريبي مدته ستة شهور، له أبعاد صحية وغذائية ووقائية وتعليمية. وقاموا بالفعل بدور جيد في الاهتمام ببرامج الحد من الإعاقة. أما في السعودية فقد قامت جامعة «أبها» بتعيين بعض طلابها لمتابعة حالات الأسر المقيمة، وكان ذلك بهدف الكشف مبكرا عن بعض حالات الإعاقة. هناك إذاً تجارب هنا وهناك، لكنها في حاجة الى تعميم وتوجيه نحو هدف محدد(١). ويمكن أيضا استخدام وسائل الاعلام وإمكانات النشر. ومن المبادرات الايجابية في هذا المجال قيام تلفزيون جمهورية مصر العربية بتنظيم برنامج خاص يتوجه لأسرة المعوّق لمساعدتهم في فهم الحالة من جهة، وإشباع احتياجاته من جهة أخرى. ويقدم البرنامج نصائح وتوجيهات تيسّر للأسرة تعاملها مع أبنائها المعوّقين(٢). كما طبع في مصر كتيّب منذ سنوات بعنوان «حوار مع أم»، في محاولة لتوعية الأمهات بحالات الإعاقة، وكيفية اكتشافها ومتابعتها علاجيا، ويختص بالإعاقة الذهنية(٣). ولا شك أن التوسع في مثل هذه الكتيّبات الاعلامية وتوزيعها على أوسع نطاق من شأنه أن يسهم في الحد من الظاهرة. ومع ذلك فمن المهم الاشارة الى محدودية اهتمام الصحف اليومية والمجلات بهذا الموضوع الهام. وفي مراجعة الباحث لما قدمته واحدة من الصحف اليومية المصرية (الأهرام) على مدى السنوات التسع الأخيرة، تبين إغفال البعد الخاص بتوفير المعلومات للأسرة المصرية، وتوعية المجتمع بقضية الإعاقة، إذ انصب معظم ما نشر حول افتتاح مؤسسات أو صدور قرارات أو تشكيل لجان٠٠٠الخ، مما يمس في الأساس صانعي القرار والسياسة الاجتماعية(٤).

باء - <u>المعوّق والمجتمع</u>

ان ضمان دمج المعوّق في المجتمع لا يتحقق إلا بقبول هذا المجتمع له، وإدراكه كعنصر انتاجي فاعل. ومن المثير متابعة الاتجاهات المجتمعية إزاء المعوّق، خاصة في بعض البيئات الريفية في الأقطار العربية. إذ يلجأ البعض الى ابتداع تفسيرات غامضة وهمية، تضفي على المعوّق نوعا من المكانة الاجتماعية، لتغطية إعاقته وتحويلها الى نوع من القوة الغيبية. ويعود السبب الحقيقي وراء ذلك الى شعورهم بالخجل والخزي من حالة الإعاقة ورغبتهم في تعويض الشخص المعاق بحاسة أخرى أكبر تحجب النقص الحقيقي لديه. وإذا كان هذا الاتجاه يتسم بالسلبية، فهو أفضل من الاتجاهات الأخرى التي تهمل أو لا توجه أي نوع من العناية للمعاق، أو تلك التي تشفق وترثي له أو تتعامل معه باعتباره شخصا عاجزا. والتقبل الطبيعي للإعاقة لا يتحقق إلا بالاتجاه المجتمعي الايجابي(٥). أي تقبل الشخص المعوّق باعتبار أن له قدرات ومشاعر ورغبات وخصائص وإمكانيات مثل أي شخص آخر في المجتمع، وأننا نتوقع منه انجازا يتناسب مع تجاربه وقدراته، وأن من الضروري مساعدته للتغلب على نواحي عجزه وقصوره.

---

(١) ندوة المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، <u>م. س. ذ</u> .

(٢) من ذلك تيسير حركة الكفيف داخل المنزل، وتنظيم الأثاث بشكل خاص ييسّر حركته٠٠٠الخ، ويقدم البرنامج في القناة الثالثة.

(٣) د. عثمان فرّاج، «حوار مع أم».

(٤) تم مراجعة الملف الخاص بالمعوّقين داخل أرشيف جريدة الأهرام، وذلك في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٨.

(٥) جميل توفيق، م. س. ذ، ص.ص ٥٩-٦٠.

ان العمل على تغيير اتجاهات المجتمع نحو المعوّق له أهمية أساسية لنجاح مفهوم التأهيل الاجتماعي بالمعنى الواسع، وتحقيق مشاركة المعوّق في الحياة الاجتماعية، ومن هنا فإن التوجه للمجتمع ينبغي أن يحقق هدفين:

١- توفير قدر من المعلومات حول الإعاقة وأسبابها، والتعامل معها، وذلك بشكل يسمح بزيادة وعي المجتمع بالقضية.

٢- ويرتبط بالأول، كما ينتج عنه جزئيا - وهو غرس اتجاهات قيمية وسلوكية ايجابية نحو المعوّقين، أي اعداد هذا المجتمع للتعامل مع المعاقين قبل فتح أبوابه لهم.

وقبل طرح الأدوات والوسائل التي تحقق الدمج الاجتماعي للمعوّق، ينبغي الاشارة الى أن هناك متطلبات أولية لا بد من توفرها. في مقدمتها الرعاية الصحية والتأهيلية والتعليمية، وتيسير الانتقال وفرص المواصلات. وفيما يتعلق بتيسير الانتقال، فمن المهم مراعاة المنشآت والمساكن الحديثة - على وجه الخصوص - لمواصفات بنائية معينة تسهل الحركة والانتقال للمعاقين، وهو بعد يمكن مراعاته بقدر أكبر إذا أمكن التوجه نحو المجتمع بمفاهيم جديدة تهدف الى تحقيق دمج ومشاركة المعوّق.

ويبرز النظام التعليمي من بين الأدوات التي تمكّن من قبول المعوّق اجتماعيا. فالاتجاه الى مشاركة المعاقين مع الأسوياء في مجالات التعليم والتدريب من شأنه مساعدتهم على التكيّف ودفعهم نحو تطوير قدراتهم. وقد أثبتت بعض البحوث النجاح الذي يتحقق من وراء ذلك(١). ولكن تشجيعنا لهذا الاتجاه ينبغي أن يسير في حدود حالة المعوّق وقدرته على مسايرة أقرانه، والا انقلبت ايجابياته سلبيات. والنظام التعليمي ليس فقط أداة تمكّن المعاقين من الاندماج اجتماعيا، ولكنه أداة لتصحيح قيَم واتجاهات وسلوك الأسوياء إزاء المعاقين. ويشير بعض الباحثين(٢) الى ضرورة مراجعة الكتب والمقررات الدراسية لتخليصها من بعض الشوائب التي تدعم الاتجاهات السلبية إزاء المعاقين. فالنظام التعليمي إذاً يبرز كأداة لتكيّف المعاقين مع المجتمع، وكأداة توعية ووسيلة لتغيير الاتجاهات.

وتأتي الأنشطة الرياضية والثقافية من بين الأدوات التي تمكّن المعوّق من المشاركة في المجتمع. وقد تم في السنوات الأخيرة تكوين فِرَق واتحادات رياضية للمعوّقين في كثير من الأقطار العربية. كما جرى تنظيم دورة رياضية عربية خاصة بهم. ويتطلب توفير الفرصة للمعوّقين من خلال النوادي العامة أو الخاصة(٣) تشجيع ودعم الدولة وتوفير المرافق الكافية(٤) لممارسة الرياضة وحسن تنظيم الأنشطة. ويطرح

---

(١) د. سميرة أبو زيد، م. س. ذ، ص. ٥.

(٢) ندوة المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، م. س. ذ .

(٣) من ذلك نادي المعوّقين بالكويت، ونادي المعوّقين بالاسكندرية.

(٤) أشير الى نشاط اتحاد الرياضة للمعوّقين في مصر، وبدلا من تشجيع الدولة وتبنّيها للاتحاد، تطور النزاع لعدة سنوات بين المؤسسات الوزارية (الشؤون الاجتماعية، والمجلس الأعلى للرياضة) حول تبعية هذا الاتحاد.

في إطار الاهتمام بالنشاط الرياضي والترويحي فكرة المشروع الذي تتبناه بعض دول العالم (اسبانيا مثلا) لتشجيع المعوّقين على الاندماج الاجتماعي، وهو اشتراكهم مع أصدقائهم وعائلاتهم وأقرانهم في تنظيم نشاط سنوي يسهم فيه الجميع[١]. ولا يقتصر هذا النشاط على ممارسة الرياضة ولكنه يمتد الى القراءة والندوات والترفيه والدراسة...الخ. وجوهر هذا الفكر إذاً يستند الى إسهام الجميع - المعوّقين والأسوياء - في تنظيم هذا النوع من النشاط، وهي فكرة يسهل تطبيقها في الأقطار العربية.

والأداة الثالثة الهامة التي تحقق الدمج الاجتماعي، وقبول المجتمع للمعاق، هي وسائل الاعلام. فمن شأنها التوجه نحو المجتمع كله لارساء الوعي بظاهرة الإعاقة والمعوّقين، وفي نفس الوقت تتوجه ببرامج خاصة نحو المعوّقين. ومن الملاحظ أن وسائل الاعلام في معظم الأقطار العربية تهتم بالشق الثاني على حساب الأول، بمعنى أنها في معظمها - خاصة منذ الاحتفال بالسنة الدولية للمعوّقين - تقدم برامج خاصة للمعوّقين، ولكنها لا تهتم كثيرا بتخطيط حملة إعلامية مدروسة لتغيير اتجاهات الرأي العام ككل نحو المعاقين.

هناك أيضا الدور الذي تلعبه المحليات وأجهزة الحكم المحلي، فإذا كانت نسبة انتشار الإعاقة تزداد في الريف أكثر من المدن[٢]، فإن هذا يعني مسؤولية خاصة للمحافظات والمحليات. إذ تستطيع كل منها أن تجتهد في وضع برامج للحد من الإعاقة من جهة، وتوفير كافة السبل - من خلال التعليم والاعلام والنشاط الرياضي والثقافي - من جهة أخرى، لدمج المعوّق في الحياة الاجتماعية.

ويُطرح كذلك من بين أدوات الدمج الاجتماعي للمعاقين دور المنظمات الممثلة لهم، والتي من شأنها تحقيق مزيد من المشاركة في عملية صنع السياسات الاجتماعية التي يتأثرون بها. وتعكس هذه المنظمات في العالم المعاصر رغبة المعوّقين في تحقيق مزيد من المشاركة، من خلال التعبير عن آرائهم ومشاكلهم ومناقشة احتياجاتهم.

ونؤكد كذلك على الدور الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات غير الحكومية، التي تعكس جهدا شعبيا، في مجال التوعية وتوفير المعلومات حول القضية محل البحث. وأشير، على سبيل المثال، الى الجهد المحمود الذي تبذله منظمة «الأسرة العربية بالشارقة»، والتي تسعى اعتمادا على أعضائها الى خلق رأي عام مؤيد ومتعاطف مع القضية.

---

(١) المعوّقون، نشرة دورية، م. س. ذ، ص. ٣٦.

(٢) تشير تقديرات الأمم المتحدة الى أن ٨٠ في المائة من المعوّقين يعيشون في مناطق ريفية متفرقة في الدول النامية. وعلى سبيل المثال، ففي دراسة أجريت في سورية عام ١٩٧٥، تبين أن حالات العوّق الطبيعي تتركز في الريف عن الحضر، فهي في الأولى ٦٤ في المائة مقابل ٣٤ في المائة فقط في الحضر. لمزيد من التفاصيل، راجع، ندوة الاندماج الاجتماعي والمهني للمعاقين، جامعة الدول العربية (تونس، ١٩٨٠)، ص. ٨.

هذه إذاً وغيرها بعض الأدوات الهامة التي يمكن أن تحقق بعض الدمج للمعوّق في الحياة الاجتماعية، ويمكنها أن تسهم في توفير نظرة ايجابية له باعتباره شخصا منتجا ومشاركا. ولعل الطرح السابق لثنائية «المعوّق والمجتمع» قد عكس تشابك أبعاد القضية وتعدد متغيراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالتالي عكس طبيعة المواجهة، التي ينبغي أن تكون اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضا، وموجهة نحو المعوّق والمجتمع معا.

رابعا - خاتمة : السياسات المقترحة

تعتمد السياسات المقترحة لإدماج المعوّقين في المجتمع، وتحقيق مزيد من فرص العمل لهم، على تكاتف كل من الجهود الأهلية والحكومية. كما تعتمد على مفهوم تكامل السياسات وشمولها. إذ يتوقف على هذا التكامل أكبر قدر من الفعالية والكفاءة. ونؤكد على أنه من المهم جذب الاهتمام السياسي لهذه القضية الحيوية، حتى يمكن وضعها بين أولويات جدول أعمال صانعي القرارات. ولهذا فإن تشكيل مجلس أعلى يجمع ما بين السياسيين القادرين على توفير الدعم للقضية، والخبراء المتخصصين، هو أمر يحقق الفاعلية في مجتمعاتنا العربية. كذلك فإن الأداة التشريعية لها موقعها الهام، بالرغم من عدم اتفاق الواقع معها أحيانا. فهي أداة هامة ومؤشر لتطور موقع قضية المعوّقين في المجتمع، وهي تهيىء المناخ لقبول التغيير.

ومن السياسات التي يمكن التأكيد على قيمتها ما يلي:

١- السياسة التعليمية: فهي باعتبارها تتوجه الى المجتمع كله، يمكن أن تحقق الوعي المجتمعي المنشود بقضايا المعوّقين. فهذه السياسة تستطيع أن تلعب دورها في تغيير اتجاهات المجتمع إزاء المعوّقين، وتحدد من هو المعوّق، وما هي مشاكله، وكيف يمكن التعامل معه بشكل صحيح. ومن خلال السياسة التعليمية أيضا، يتحقق أكبر قدر من دمج المعوّق في المجتمع، خاصة إذا كانت طبيعة إعاقته تسمح بذلك. والمطلوب، إذاً، تنقية مقرراتنا ومناهجنا الدراسية من أي شوائب سلبية تعترض إدماج المعوّقين في حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي مطلوب من السياسة التعليمية المزيد من العمق والعلمية في مواجهة قضايا المعوّقين.

٢- السياسة الاعلامية: ويقع عليها عبء كبير في تصحيح إدراك واتجاهات المجتمع إزاء المعوّقين، وكذلك في توفير خدمات خاصة لهم. وتفرض المهمة الأولى على السياسة الاعلامية أن تتنبه وتنبه الى حجم المشكلة، وأبعادها، وتأثيراتها السلبية على حركة المجتمع. وهي في ذلك، عليها ألا تعتمد على إثارة الشعور بالشفقة أو الرثاء، بل على إبراز القدرات المتبقية من طاقات ابداعات المعوّق. وكيف يمكن أن نفسح لها المجال. أما بالنسبة للشق الثاني من المهمة، فإن السياسة الاعلامية من واجبها بلورة حق المعوّقين في الاعلام، وهناك تجارب رائدة في دول العالم المتقدم، ينبغي أخذها في الاعتبار. ففي حالة الإعاقة الحسية (الصم والبكم)، تتوجه بعض النشرات الاخبارية في العالم نحو هذه الفئة. وكثيرا ما تخصص أحد أركان شاشة التلفزيون للتخاطب مع أصحاب هذه الإعاقة، وذلك في نفس لحظة إرسال نشرة الأخبار للجمهور العادي. وأهم ما يعكسه ذلك هو مفهوم المساواة في حق المواطن في الاعلام، فلا يوجد فارق بين الأسوياء والمعوّقين. وهو تأكيد مستمر لهذه القيمة المحورية.

٣- السياسة العلمية والتكنولوجية: إن أي محاولة لتغيير وتطوير وضع المعوّقين لا بد وأن تنطلق من منظور علمي في الأساس. وأبسط بداية هي توفير احصاءات وبيانات علمية شاملة حول المعوّقين في المجتمع العربي، وأن تطرح لنا هذه الاحصاءات والبيانات فئات الإعاقة ومستوياتها (جزئية أو كاملة)، وتوزيعها (بين الحضر والريف والذكور والإناث) وما الى ذلك من التفاصيل التي يمكن أن يستند اليها رسم السياسات. ومن المهم أيضا، في إطار هذه السياسة العلمية، توفير بحوث ميدانية لمتابعة حالات الإعاقة ومدى إدماجها في المجتمع، وفرص العمل المتوفرة لها، والمشاكل التي تواجهها. وترتبط السياسة العلمية سياسة تكنولوجية لتطوير التكنولوجيا الخاصة بالمعوّقين، وتشجيع أبعادها القومية الأهلية من خلال مراكز البحوث الوطنية التي يمكنها أن تبدع في انتاج تكنولوجيا ملائمة ورخيصة. ونؤكد على البعد القومي في هذه السياسة التكنولوجية، ليس بمعنى الجهود القومية فقط، وإنما بمعنى تقنين مقاييس ومستويات قومية متفق عليها، وتوفير مستلزماتها (صيانتها وقطع غيارها)، وتعريف المعوّقين بهذه الأجهزة وتدريبهم عليها.

٤- حفز مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وإتحادات للاهتمام بالمشكلة، والاسهام في حلها، ولا يتأتى ذلك من خلال التمويل فقط، ولكن أيضا من خلال الوعي والجهد لإدماج المعوّقين في العمل وفي الحياة الاجتماعية. ولا شك أن التوجه نحو فئات أصحاب الأعمال ونقابات العمال من شأنه أن يحقق تقدما في هذا الاتجاه.

وأخيرا، فإن التكامل بين السياسات المطروحة، ومدى شمولها هما المتطلبان الأساسيان لفاعليتها، ومن خلالهما يمكن تقييم النجاح أو الفشل في مواجهة قضايا المعوّقين.